التطور التاريخي لمفهوم "المجتمع المدني"

أحمد غزواني
طالب باحث بسلك الدكتوراه
كلية الاداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول بوجدة
المغرب

الملخص

يتناول هذا المقال التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني منذ بداياته في الحضارات القديمة مثل الإغريقية والرومانية، مرورا بالحقبة الإسلامية، وصولا إلى الفترات الحديثة والمعاصرة، تستعرض الدراسة كيف تطور هذا المفهوم من كونه مرتبطا بتنظيم العلاقات البشرية والطبيعية إلى أن أصبح أداة للصراع الطبقي والهيمنة السياسية والأيديولوجية. كما يناقش الأدوار المتغيرة للمجتمع المدني في مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية مسلطا الضوء على مختلف الإسهامات (أفلاطون، أرسطو، هوبز، لوك، روسو، ماركس، وغرامشي...) التي ساهمة في تشكيله كمفهوم عبر الفترات الزمنية المختلفة.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني – المجتمع - التاريخ الاجتماعي.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

غزواني، أحمد. (2025، يناير). التطور التاريخي لمفهوم "المجتمع المدني". مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، العدد 1، المجلد 2، السنة 2، ص 412-426.

المقدمة

يُعدُّ مفهوم المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في بناء الأنظمة الاجتماعية والسياسية، وقد شهد تطورًا مستمرًا عبر العصور، انعكس فيه تنوع الثقافات وتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والفكرية للمجتمعات المختلفة. انطلاقًا من الحضارات القديمة، مثل الإغريقية والرومانية، ومرورًا بالحقبة الإسلامية وأوروبا في العصور الوسطى، وصولًا إلى عصر النهضة والحداثة، تطور هذا المفهوم ليعكس التحولات التاريخية التي شهدها كل عصر. لقد ساهمت هذه التطورات في صياغة تصورات مختلفة حول المجتمع المدني، بدءًا من كونه تنظيمًا طبيعيًا للعلاقات البشرية إلى اعتباره فضاءً للصراع الطبقي أو أداة لتحقيق الهيمنة السياسية والأيديولوجية. تسعى هذه الدراسة إلى تتبع التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني عبر مراحل زمنية مختلفة مركزة على كيفية تفاعل هذا المفهوم مع التحولات السياسية والاجتماعية في مختلف السياقات التاريخية، وتستكشف التحديات التي تواجهه في ظل العوامل الثقافية والاقتصادية التي تحكم المجتمعات. من خلال هذه المقاربة، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية معمقة حول تأثير المجتمع المدني في تشكيل الهوية الاجتماعية والسياسية، ومدى استقلاليته عن الهيمنة السياسية والاقتصادية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تفتح بابًا لفهم أعمق لمفهوم المجتمع المدني وتطوره في سياقاته المختلفة. كما تساهم في تسليط الضوء على القضايا الجوهرية المتعلقة بالعدالة، الحرية، والمساواة، وتساهم في إثراء النقاش حول دور المجتمع المدني في تشكيل التوازن بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، وتحدياته في عصر العولمة.

أولا- مفهوم المجتمع المدني في الحضارة الإغريقية:

تعد الحضارة الإغريقية من أبرز الحضارات القديمة التي شكلت أساسًا للعديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية التي أثرت في الثقافات اللاحقة، ومن بينها مفهوم المجتمع المدني. حيث ارتبط المجتمع المدني بالمجتمعات الحضرية التي كانت تتمتع بتنظيم اجتماعي وسياسي معقد، حيث شملت المدينة الإغريقية مختلف الطبقات الاجتماعية من التجار، والحرفيين، والفلاحين، والسياسيين. كما كانت المدينة تتمتع بحكم ذاتي وتتكون من طبقات متباينة تحدد حقوق وواجبات الأفراد بناءً على مكانتهم الاجتماعية والسياسية. وقد كان النظام التعليمي جزءًا رئيسًا من هذه الحضارة، إذ ركز على تنمية المواطنة وتعزيز المشاركة السياسية من خلال تدريس الأدب والفلسفة والتاريخ والعلوم الطبيعية، مما ساهم في تطوير القدرات الفكرية والمعرفية للأفراد.

رغم هذا التنظيم، لم يظهر مفهوم المجتمع المدني بصورة واضحة ومستقلة كما نعرفه اليوم، إذ كانت تصورات الفلاسفة الإغريق حول هذا الموضوع مرتبطة باهتماماتهم الأوسع بالسياسة والمجتمع. لم يكن أفلاطون على سبيل المثال معنيًا بفكرة المجتمع المدني المستقل، حيث رأى أن استقلالية المجتمع المدني وحقوق الأفراد تتعارض مع

السلطة المركزية للدولة. حيث رفض في كتابه "الجمهورية"، فكرة منح الحرية المطلقة لكافة طبقات المجتمع، واقتصرها على طبقة الفلاسفة الذين يتمتعون بالحكمة اللازمة لتوجيه المجتمع. كان حق الحرية للفلاسفة هو الوسيلة لضمان الفضيلة في الحكم، لكنه لم يكن فرصة لتشكيل مجتمع مدني يوازن بين الحقوق والواجبات. كما انتقد أفلاطون الديمقراطية الأثنية، معتبرًا أنها تساوي بين المتساوين وغير المتساوين، مما يؤدي إلى اختلال في النظام السياسي والاجتماعي.

في المقابل، قدّم أرسطو تصورًا أكثر توازنًا للمجتمع المدني، حيث رأى بأن المجتمع المدني مرادفًا لمفهوم "Politiken Koinonia"، الذي يُترجم حرفيًا إلى اتحاد أو روابط مواطنين. يُمثل هذا المفهوم كيانًا يربط بين المواطنين لتحقيق الخير العام، وهو ما يعكس رؤية أرسطو لجماعة أرستقراطية مبنية على مواطنين أحرار، ذكور، صالحين أخلاقيًا، يمتلكون الثروة والوقت الكافي لتكريس أنفسهم للشؤون العامة والسياسية[1].

رأى أرسطو أن المدينة ليست مجرد مكان للعيش، بل هي فضاء شامل يحقق الروابط الإنسانية التي تهدف إلى الغايات الأخلاقية والإنسانية، حيث تتأسس الجماعات المختلفة على السعي لتحقيق الخير. هذا الخير، من وجهة نظر أرسطو، لا يُدرك إلا من خلال تنظيم الحياة الاجتماعية وفق معايير أخلاقية وقانونية تضمن حماية الحقوق وتأدية الواجبات. بالنسبة له، الحياة الأخلاقية تتطلب نظامًا صارمًا ينظم العلاقات بين الأفراد ويضع إطارًا يضمن توافقهم مع بعضهم البعض. واعتبر أن غياب هذا النظام يجعل الإنسان أسوأ من الكائنات التي تنظم حياتها بالفطرة.

أكد أرسطو على أهمية تقسيم العمل في المجتمع، حيث ترتبط الصلات بين الأفراد بالحاجة المادية، ما يجعل العلاقات الاجتماعية في المدينة متجذرة في البنية الاقتصادية والتنظيمية. ومع ذلك، أشار إلى أن الملكية الخاصة تُعد عنصرًا مهمًا لتقوية المجتمع المدني إذا استُخدمت لتحقيق الصالح العام. رفض أرسطو إلغاء الحياة الخاصة أو تقويض المصالح الفردية، على عكس أفلاطون الذي اعتبر أن الملكية الخاصة والعائلة تشكلان تهديدًا للانسجام المجتمعي. بل رأى أرسطو أن تحقيق الغاية العامة يعتمد على وجود توازن بين المصالح العامة والخاصة.

رغم هذا التوازن الظاهري، فقد أبدى أرسطو تشككًا حيال السعي وراء المصلحة الخاصة والكسب الفردي، محذرًا من أن تغليب هذه المصالح قد يؤدي إلى تفكك المجتمع. لكنه في الوقت ذاته أقر بأن المجال

[1] قنصوه ياسين، "المجتمع المدني والدولة المدنية، قراء في كتاب الفكر الأوربي الحديث"، مجلة تفاهم، مصدر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، مسقط العدد 11، 2011، ص 180.

الخاص يمثل ضرورة لتحقيق الحياة الكاملة للإنسان، حيث يمكن أن تصبح الملكية الخاصة، إذا استُغلت بشكل معتدل ومسؤول، وسيلة لتعزيز الصالح العام.

تكشف رؤية أرسطو إشكالية عميقة تتعلق بتوازن القوى بين الحقوق الفردية والمسؤوليات الجماعية. ففي حين يرى أن المدينة تُدار لتحقيق الخير العام، فإنه يشترط أن يكون هذا الخير مستندًا إلى معايير أخلاقية وقانونية تحفظ النظام. من هذا المنطلق، يمثل مفهوم أرسطو للمجتمع المدني تطورًا نحو صيغة تدمج بين الطابع الفردي والبعد الجماعي للمجتمع، وهو ما يختلف عن تصور أفلاطون الذي ركز على مركزية الدولة والنخبة الحاكمة، وأهمل البعد الفردي الذي يُعتبر أساسًا للمجتمع المدني في الفكر الحديث.

ثانيا- مفهوم المجتمع المدني في الحضارة الرومانية:

شهد مفهوم المجتمع المدني في الحضارة الرومانية تطورًا مهمًا انعكس في التنظيم القانوني والإداري الذي تميزت به هذه الحضارة، حيث كان المجتمع المدني الروماني يشمل طبقات اجتماعية متعددة، ولكل منها حقوق وواجبات محددة. كما كانت العدالة، على وجه الخصوص مبدأً جوهريًا، حيث سعت الدولة الرومانية إلى حماية المواطنين وضمان حقوقهم ضمن نظام قانوني متماسك.

ساهمت الحضارة الرومانية في تطوير المجتمع المدني من خلال تنظيم الأنشطة العامة وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والبنية التحتية. يبدو أن التعليم والثقافة كانا يمثلان حجر الزاوية في تحقيق هذا التطور، حيث تفوق الرومان في مستويات التعليم مقارنة بمعاصريهم، ما أتاح للأفراد المشاركة الفعالة في الحياة العامة. هذه المشاركة عززت الشعور بالانتماء والولاء للحضارة، وكرست قيم الوحدة والتعاون بين المواطنين.

لعبت الدعم الحكومي دورا أساسيا في تطوير المجتمع المدني خلال هذه الحقبة، حيث عملت الحكومات الرومانية على توفير بنية تحتية متقدمة وتشجيع المواطنين على الانخراط في الحياة العامة. كما أمنت الثقافة الرومانية أهمية خاصة للحياة الاجتماعية وقيم العدالة والمساواة، وجعلت منها أسسًا لتنظيم المجتمع. أما النظام السياسي، فقد أتاح حرية المشاركة العامة واحترام الحريات الفردية، مع ضمان الحماية القانونية للمواطنين، مما وفر بيئة مواتية لتعزيز المجتمع المدني.

احتل مفهوم المجتمع المدني مكانة بارزة في اهتمامات الفلاسفة الرومانيين مثل سينيكا، وأوغسطينوس، وماركوس أوريليوس، الذين قدموا رؤى متقدمة عززت القيم الأخلاقية والإنسانية. بالنسبة لسينيكا، كان المجتمع المدني مصدرًا للخير والعدالة، ومجالًا لتحقيق السلام والازدهار من خلال التعاون بين الأفراد ومساعدة بعضهم البعض. آمن بأن الأخلاق يجب أن تكون الأساس الذي يُبنى عليه المجتمع، وأن العدالة والمساواة هما الدعائم التي تضمن استقراره.

أما أوغسطينوس، فقد تناول في كتابه "الدولة الإلهية" مفهوم المجتمع المدني كتنظيم اجتماعي يهدف إلى تحقيق السلام والعدالة والاستقرار. رأى أن الهدف الأساسي للمجتمع المدني هو تحقيق الخير العام، مع الالتزام بالأخلاق واحترام حقوق الأفراد. اعتبر أن السعادة والرفاهية للجميع لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال مجتمع مدني قائم على مبادئ إنسانية متينة.

بدوره، دافع ماركوس أوريليوس عن فكرة أن المجتمع المدني يمثل جسمًا واحدًا، حيث يجب أن يعمل الأفراد معًا لتحقيق الخير العام. أكد في كتابه "تفكيرات"، على أهمية الصبر والتسامح والتعاطف في العلاقات بين الأفراد، واعتبر العدالة والمساواة والحرية ركائز لا غنى عنها في أي مجتمع مدني حقيقي. بالنسبة له، التعاون بين الأفراد في إطار هذه القيم هو ما يضمن رفاهية المجتمع واستقراره.

يتضح من رؤى الفلاسفة الرومانيين أن الأخلاق والمبادئ الإنسانية كانت تُعتبر الأساس الذي يبنى عليه المجتمع المدني، وأن تحقيق العدالة والمساواة والحرية هو السبيل لتحقيق السعادة والرفاهية للجميع. هذا المفهوم الروماني للمجتمع المدني يمثل امتدادًا للأفكار الإغريقية، لكنه تطور بفضل العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية التي ميزت الحضارة الرومانية.

ثالثا- مفهوم المجتمع المدني في الحضارة الإسلامية:

بالعودة إلى التراث الإسلامي، يتضح أن جوهر المجتمع المدني كان حاضراً منذ المراحل الأولى لنشأة الحضارة الإسلامية. فقد نشأ المجتمع الإسلامي الأول في المدينة بعد هجرة النبي إليها، ويستوقف النظر هنا الاسم الذي وقع عليه الاختيار، وهو "المدينة" بعدما كانت تُسمى "يثرب". لا شك أن هذا الاختيار وثيق الصلة بجوهر مفهوم المجتمع الذي أُريد تأسيسه، والمعروف بذلك الاسم، أي "مجتمع المدينة". يحمل هذا الاختيار دلالات ورموزاً عميقة تعكس التحول والانتقال في نمط المجتمع وصورته، من مجتمع البداوة أو "الأعراب" كما وصفهم القرآن الكريم، إلى مجتمع المدينة الذي يمثل التمدن والحضارة.

جانب آخر يكشف عن الخبرة الإسلامية في بناء المجتمع المدني هو ما يمكن تسميته بـ"العقد الاجتماعي"، الذي دعا إليه النبي فيما عُرف بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار. عزز هذا العقد أرضيات التوافق الاجتماعي العام، وأسهم في بناء إرادة مشتركة وفاعلة في تكوين المجتمع الجديد.

من الجدير بالذكر أن أول ما قام به النبي، بصفته رئيساً للدولة الإسلامية آنذاك، هو بناء المسجد. كان المسجد بمثابة مؤسسة جامعة، ومركز التقاء الناس، ومحوراً لحركاتهم في مختلف مجالات الحياة. لم تقتصر وظيفة المسجد في الإسلام – خاصة خلال هذه المرحلة – على الجوانب الدينية فحسب، بل امتدت لتشمل الجوانب

التربوية والاقتصادية وحتى الحربية والعسكرية. يعود ذلك بشكل أساسي إلى الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع الإسلامي، حيث يمثل الدين إطاراً مرجعياً ومنهجاً يُحتكم إليه في مختلف الشؤون.

رابعا- مفهوم المجتمع المدني بأوروبا في القرون الوسطى

شهدت أوروبا خلال القرون الوسطى مرحلة من الركود الحضاري الذي يبدو أنه ارتبط بسلطة الكنيسة وهيمنتها على مختلف مناحي الحياة، حيث سيطرت الكنيسة على الفكر والعقل والإبداع، مما أدى إلى تقييد الحريات بشكل ملحوظ. في تلك الفترة، كانت أوروبا تعيش حالة من الجمود الفكري، بينما كانت الحضارة الإسلامية تزدهر في مناطق شاسعة من آسيا وإفريقيا، مما أوجد نوعاً من التباين الحضاري.

يبدو أن مفهوم المجتمع المدني، كما يُفهم اليوم، كان غائباً إلى حد كبير في تلك المرحلة. يُعزى ذلك إلى سيطرة الكنيسة التي كانت تتحكم في مفاصل الحكم والحياة الاجتماعية، معتبرةً أن جميع التنظيمات تأتي بإرادة الرب، وأن الإنسان بحاجة إلى وصايتها نتيجة الخطيئة الأصلية التي تشوب طبيعته. ومع ذلك، ظهرت بعض المحاولات الفكرية التي حاولت استكشاف علاقة الإنسان بالمجتمع المدني في ظل هذه الأوضاع.

من بين أبرز الشخصيات التي ساهمت في صياغة تصورات مبكرة عن المجتمع المدني في تلك الفترة كان توما الأكويني (1225-1274). اعتمد الأكويني في أفكاره على مبدأ أن الرب هو المبدأ الأول والأوحد، وأن الدولة تمثل هيئة موحدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن. اعتبر أن الحكم الفردي والنظام الأرستقراطي هما الأكثر انسجاماً مع الطبيعة مقارنة بالديمقراطية، التي وصفها بالفوضوية. في نظره، كان الحكم الفردي يشبه الطريقة التي تدير بها النفس الجسد، أو يدير الأب الأسرة، أو يدير الرب العالم.

على هذا الأساس، دعا الأكويني إلى أن الدولة يجب أن تحقق الأمن والاستقرار، وتحمي الأفراد من المخاطر، وتضمن العدالة الاجتماعية من خلال التشريعات، وتعمل على تعزيز الأخلاق العامة تحت إشراف الكنيسة، وتحمي الدين وتدعم سلطة الكنيسة. وهكذا، يبدو أن الأكويني كان يحاول إيجاد توازن بين دور الدولة وواجباتها تجاه الدين والمجتمع[1].

لاحقاً، طوّر الأكويني أفكاره ليؤسس لاهوتاً مسيحياً يوازن بين العقل والوحي، حيث دمج بين القانون الطبيعي والأخلاق الكاثوليكية. تأثر بفكر أرسطو وسعى إلى اشتقاق الدولة من الطبيعة البشرية، مؤكداً أن البشر ليسوا مجرد أدوات في يد التنظيمات، بل هم جوهرها. هكذا، رأى أن المدينة تمثل مركز النشاط البشري والتنظيم الاجتماعي. كما استطاع إعطاء العقل دوره الحقيق الذي وجد لأجله وسحبه من أوغسطين الذي جعله

1 - عمراني عبد المجيد، "محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي"، منشورات الحبر، الجزائر، سنة النشر بدون، ص57.

رهينة في يد المسيحية، كما أرجع بقوة الدليل إلى طرح السياسة إلى مضمارها القديم وجعل المدينة مركز نشاطها. فالسياسة وحدها يمكنها تنظيم البشر ويمكنها أيضا توجيه العلوم الأخرى، فالمجتمع المدني يخدم الإنسان فهي من صميم جوهره؛ والفعل البشري محصور بهيئة نافذة ترعى هذه المصلحة العامة. لقد وهب الرب العقل للإنسان لكي يوجه أفعالنا، وإن عقلنا لا خطيئتنا من يهدينا إلى العيش مع الآخرين في تجمع سياسي.[1]

بهذا يكون الاكويني قد حاول تصحيح المغالطات التي تزرعها الكنيسة في قلوب الناس ومؤيديها زمنا طويلا، بأن الوحي هو النظام الذي ارتضاه الرب لعباده بعدما شاعت فيهم الخطيئة. حيث بين دور المجتمع المدني كونه شرطا ضروريا وأكيدا لتحقيق الحرية وليس تعبيرا عن خيبة الرب.[2] إن تصورات الاكويني تؤسس للمجتمع المدني لكن دون الخروج عن مفاهيم الكنيسة وتأطيرها، في محاولة للفرض نوع من التوازن بين المدينة والكنيسة وبين العقل والمقدس الروحي.

في المقابل، ظهرت شخصيات أخرى تبنت مواقف أكثر انتقاداً للكنيسة، مثل مارسليوس، الذي يبدو أنه كان معارضاً صريحاً لسلطة الباباوات، خاصة في إيطاليا. في كتابه "مدافع عن السلم"، تناول مارسليوس مساوئ الكنيسة وأشار إلى استبدادها وشططها في التحكم بالمجتمع. دعا إلى رؤية دنيوية للدولة، حيث ركز على تلبية الاحتياجات الإنسانية المباشرة وتنظيم المجتمع المدني لتحقيق السلام والعيش المشترك.

بالنسبة لمارسليوس، يبدو أن المجتمع المدني هو الإطار الأوسع للحياة على الأرض، حيث يجب أن يهدف إلى حماية المصالح المشتركة وتعزيز النظام العام، بعيداً عن احتكار الكنيسة للسلطة. اعتبر أن الكهنوت ليس الغاية النهائية للمجتمع، بل هو جزء منه، ويجب أن يساهم في تحقيق المنفعة العامة دون الإضرار بأي طرف.

يمكن القول إن الصراع بين الفكر العقلاني وسلطة الكنيسة شكّل ملامح تلك الفترة. وعلى الرغم من التحديات، يبدو أن هذه الصراعات أسست لظهور مفاهيم جديدة عن المجتمع المدني، تمهيداً لعصر النهضة وعصر التنوير، حيث شهدت أوروبا تحولاً جذرياً على المستوى الفكري والاجتماعي والسياسي.

خامسا- مفهوم المجتمع المدني بأوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر

صاغ مكيافيلي نظريته بناءً على المشاهدات والتجارب التي عاشها في إيطاليا آنذاك، حيث رأى في كتابه "الأمير" أن المهمة الرئيسة للحاكم (الأمير) تكمن في ضمان الحفاظ على الدولة، وتوفير القانون والنظام اللازمين

1 - إهرنبرغ جون، "المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة"، ترجمة على حاكم صالح حاسم ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، مكان النشر بدون، سنة النشر بدون، ص107.

2 - نفسه، ص108.

ليحيا الناس في وئام وسلام ويعملوا بانسجام. لاحظ مكيافيلي الفشل والانهيار في التاريخ السياسي، مما دفعه إلى استباق نظريات المجتمع المدني الحديثة ببناء رؤيته على تراكم مقولات قديمة مستمدة من روما المسيحية.

استبق مكيافيلي الأحداث بتنظيراته في كتاباته، حيث سعى إلى جعلها عملية وليست مجرد نظريات سياسية. رأى أن البيئة غير المنتظمة، التي تسودها إرادات متنافرة وصراعات على مصالح متباينة، جعلت السلطة تبدو فاقدة للشرعية وأدت إلى غياب المواطنة الحقيقية. بناءً على ذلك، طرح فكرة فتح المجال للقوة كخيار وحيد قادر على ضبط الأمور ولمّ شمل الشؤون العامة الإنسانية[1].

يؤكد مكيافيلي في مقولته أن الانتصار يظل مؤقتاً وغير مستدام ما لم يكن مدعوماً بخلفية شعبية منتظمة داخل مؤسسات سياسية، حيث يرى أن هذه المؤسسات هي الوحيدة القادرة على توحيد السلطة ومنحها الاستمرارية اللازمة لاستقرار الحكم. يشير إلى أن الأمير يجب أن يتصف بصفات الطيبة ويظهر تدينه أمام الشعب، لأن الناس غالباً يحكمون بناءً على ما يرونه، لا على ما يدركونه.

يوضح مكيافيلي أن معظم الناس قادرون على الرؤية، لكن قلة قليلة منهم تستطيع إدراك الواقع الحقيقي، كما أن هذه القلة ليست قادرة على مواجهة الغالبية التي تنشغل بمراقبة تصرفات الأمير وتحمل مسؤولياته. يرى مكيافيلي أن في أعمال البشر عامة، وخاصة الأمراء، تكون الغاية مبررة للوسيلة، ويعتبر هذا المبدأ حاسماً وغير قابل للنقض. لذا، يجب على الأمير أن يسعى للفوز بالحكم والمحافظة عليه، لأن الناس سيحكمون في نهاية الأمر على الوسائل بأنها شريفة، وسيمدحونها مهما كانت حقيقتها[2].

يرى ميكافيلي، انطلاقاً من القواعد التي وضعها للأمير، أن السياسة هي العامل الوحيد القادر على تحقيق الأمن وضمان النشاط الاجتماعي. يعتقد أن البيئة الفاسدة تفرض على السلطة السياسية تقديم بديل يلبي تطلعات العامة، بحيث يمكن مع تغير الظروف تدعيم الحرية والاستقرار، ليصبح المجتمع سنداً للسياسة الحكيمة في إدارة الشؤون العامة والخاصة.

يشدد ميكافيلي على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنازل المواطن عن مصلحته الشخصية لصالح المصلحة العامة، لأن التغيير الحقيقي ينبع من الداخل. تغيير الفساد من الداخل يعني العمل على حجبه، مما يسهم في حماية الصالح العام وتعزيز الاستقرار.

1 - ساحلي خالد، "المجتمع المدني من التأسيس الغربي المأمول إلى الواقع العربي المأزوم"، منشورات الوطن العربي، تونس، 2017، ص 121.
2 - نيقولا ميكافلي، "الأمير"، ترجمة أكرم مؤمن، مطبعة العبور الحديثة، القاهرة، 2004، ص59.

سعى ميكافيلي في كتاباته إلى إعادة الاعتبار لمفهوم الدولة، متطلعاً إلى إعادة تنظيم المجتمع المدني بشكل يُنقذ إيطاليا من التفتت والانهيار، وينتشلها من حالة التفكك. لذلك، أكد على أهمية وجود سلطة سياسية قوية، باعتبارها الخيار الوحيد القادر على تحرير المجتمع المدني وإعادة بنائه على أسس متينة.

سادسا- مفهوم المجتمع المدني بأوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، شهد مفهوم المجتمع المدني تطورًا محوريًا في أوروبا بفضل إسهامات ثلاثة من أبرز المفكرين: توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو. أرجع ليبست (Lipset) الفضل لهؤلاء الفلاسفة في نشأة المفهوم الحقيقي للمجتمع المدني، باعتباره أساسًا للشرعية السياسية والتعاقد الطوعي الذي نقل البشرية من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية.

بالنسبة إلى توماس هوبز، الذي عاصر فترة مليئة بالحروب والاضطرابات، فقد ركز على ضرورة وجود دولة قوية ذات سلطة مطلقة تضمن الأمن والاستقرار. رأى هوبز أن المجتمع المدني ينشأ عبر التعاقد الاجتماعي الذي يتفق فيه الأفراد على الخضوع لسلطة مركزية تفرض النظام وتحميهم من حالة "حرب الكل ضد الكل". يعتبر هوبز الدولة صنيعة الإنسان، وهي نتاج رغبة الأفراد في تجاوز حياة الفوضى والأخطار. يقول هوبز : "نتائج التعاقد كانت تفضي إلى نظام حكم الفرد المطلق، حيث يشرع حقوق الحاكم ويؤصلها قانونيًا ليصنع حاكمًا مطلقًا"[1]. يبرر هوبز هذا الطرح بالقول إن سلطة الحاكم المطلقة ليست استبدادية بقدر ما هي ضرورة لتجنب انهيار النظام. كما يربط بين الامتثال للقوانين وحماية المجتمع، حيث يرى أن انتهاك القوانين يقود إلى حالة شديدة الخطورة قد تعيد المجتمع إلى الفوضى.

على النقيض، قدّم جون لوك تصورًا مختلفًا قائمًا على الحرية والمساواة باعتبارهما جوهر الطور الطبيعي للحياة البشرية. رأى أن البشر في حالتهم الطبيعية يخضعون لسلطة العقل وسنة الطبيعة، التي تمنع الأذى والاعتداء على الحقوق. ومع ذلك، أدرك لوك أن هذه الحالة الطبيعية قد تنطوي على اختلالات، حيث يصبح الأفراد خصومًا وحكامًا في نزاعاتهم. لذا، دعا إلى تأسيس سلطة مدنية عامة تنظم العلاقات وتضمن العدالة. وفقًا للوك، فإن التعاقد الاجتماعي يتم فقط بإرادة حرة، ويتنازل فيه الأفراد عن سلطاتهم التنفيذية لصالح الجماعة التي تطبق القوانين بإنصاف وتجرد. حيث يرى أن المجتمع الطبيعي لا يرقى إلى مستوى يشمل الجميع، بل يقتصر على نظام أبوي يضم أفراد الأسرة والعبيد، ويُعنى فقط بتوفير الحاجيات الأساسية. مع تطور الظروف، برزت الرغبة في التملك والظلم والاعتداء على الحرية والممتلكات، ما دفع الأفراد إلى التنازل عن جزء من حقوقهم

1- خليفة فريال ، "المجتمع المدني عند هوبز وجون لوك"، (القاهرة : العربية للطباعة والنشر، 2005) ، ص49.

الطبيعية في تطبيق القانون لصالح الجماعة. بحيث تصبح هذه الجماعة وحدها المخولة بتطبيق القانون، مما يؤدي إلى نشوء السلطتين التشريعية والتنفيذية كجزء من الدولة المدنية[1].

رفض لوك بشدة الحكم المطلق ودحض الحجج التي تعتبره مقدسًا رغم فساده. دعا إلى القضاء على أي ملكية تتعدى حقوق الآخرين، وأكد على حق الشعب في الثورة على الحاكم إذا خدم فئة محددة على حساب المجتمع. اعتبر أن التعاقد الاجتماعي يتم بإرادة حرة، حيث يتنازل الأفراد عن سلطتهم التنفيذية للجمهور، مما يؤدي إلى تأسيس المجتمع السياسي أو المدني. يرى لوك أن طبيعة الحرية والعمل والتفاعل فطرية لدى الإنسان، وأن وجود المجتمع المدني يسبق الدولة ويشكل أساسها. في هذا السياق، يصبح الحكم المطلق تهديدًا للحريات، بينما يصبح المجتمع المدني ميدانًا للفعل الاجتماعي وحماية الحقوق.

أما جان جاك روسو، فقد ركز على أن الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية كان نتيجة الظروف القاسية التي دفعت البشر إلى التعاقد الاجتماعي. اعتبر روسو أن المجتمع المدني هو اتحاد بين الأفراد تحت مظلة الدولة، حيث يتنازل كل فرد عن حقوقه الطبيعية لصالح الإرادة العامة. شدد على أن العدالة، الحرية، والمساواة هي الدعائم الأساسية للمجتمع المدني، وأن الشعب هو صاحب السيادة، حيث يتماهى الحاكمون والمحكومون في إرادة عامة تهدف إلى تحقيق الصالح العام. بالنسبة له، يشكل المجتمع المدني نموذجًا مثاليًا يتم فيه توازن المصالح الفردية والعامة لتحقيق الخير العام[2].

يتضح من طروحات هؤلاء الفلاسفة أن مفهوم المجتمع المدني تطور ليصبح فضاءً للتعاقد الطوعي بين الأفراد، حيث يُنظر إلى الدولة كوسيلة لضمان الحقوق وحماية الحريات. بينما ركز هوبز على السلطة المطلقة كضرورة للأمن، أكد لوك على دور القانون في تنظيم المجتمع وحماية الحقوق، وذهب روسو إلى تصور مثالي يجعل من الإرادة العامة أساس العدالة والحرية. هذا التنوع يعكس الإشكاليات التي رافقت تطور المفهوم، والتي تظل حاضرة في النقاشات السياسية والاجتماعية الحديثة

سابعا- مفهوم المجتمع المدني خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

شهد مفهوم المجتمع المدني خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تطورًا ملحوظًا مقارنة بالمراحل السابقة، وهو ما يتجلى في أفكار فريدريش هيجل وكارل ماركس وأنتونيو غرامشي، الذين أضافوا أبعادًا جديدة لهذا المفهوم تعكس تعقيدات تلك المرحلة.

1- لوك جون، "في الحكم المدني"، ترجمة ماجد فخري، مجموعة الروائع الإنسانية، 1959، بيروت، ص18.
2 - بشارة عزمي، "مساهمة في نقد المجتمع المدني"، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديموقراطية، رام الله، فلسطين، 1997، ص 100.

في تصور فريدريش هيجل، يقوم المجتمع المدني على بنية جديدة تخالف طروحات فلاسفة العقد الاجتماعي، حيث يرفض التطابق بين الدولة والمجتمع المدني، معتبرًا أن المجتمع المدني يتشكل نتيجة مجموعة من التغيرات التي تحدث في المجتمع ومؤسساته. أشار هيجل إلى أن تفكك الأسرة أفرز أفرادًا خرجوا عن سلطتها وارتبطوا بما هو عالمي لتحقيق غاياتهم. وقد قسّم هيجل تطور المجتمع المدني إلى ثلاث لحظات أساسية. اللحظة الأولى هي نسق الحاجات، حيث تتطور العلاقات المتبادلة بين الأفراد نتيجة حاجاتهم، مما يخلق اعتمادًا متبادلًا لإشباع هذه الحاجات. اللحظة الثانية هي تنظيم العدالة، حيث تنبثق القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم هذه العلاقات وضمان العدالة. اللحظة الثالثة هي الشرطة والنقابة، حيث تصبح القوانين ضرورية لضبط التفاعلات الاجتماعية وحماية الأفراد وممتلكاتهم.

يرى هيجل أن المجتمع المدني هو فضاء يتيح للأفراد تحقيق أهدافهم الشخصية من خلال العلاقات التعاونية التي تنشأ بينهم، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. ومع ذلك، يؤكد أن المجتمع المدني لا يمكن أن يحل محل الدولة، بل يعتمد على حضورها الفعلي ومشاركتها في الحياة السياسية. الدولة عند هيجل تمثل الغاية الكلية التي توجد من أجلها الأفراد، إذ يحقق الفرد في المجتمع المدني أهدافًا جزئية، بينما تتحقق الأهداف الكلية في إطار الدولة.

أما كارل ماركس فقد تأثر بفكر هيجل قبل أن يطور رؤيته الخاصة التي تركز على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المدني. يرى ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة صراع طبقي ونشأته تسبق الدولة، بخلاف ما طرحه هيجل. يصف ماركس المجتمع المدني بأنه حلبة للتنافس بين المصالح البرجوازية، ويماثله بالمجتمع البرجوازي الذي يُعتبر القاعدة التحتية التي تنبثق عنها الدولة ومؤسساتها. في كتابه "الأيديولوجية الألمانية"، يماثل ماركس بين المجتمع المدني وعلاقات الإنتاج التي تشمل السوق والملكية الخاصة. بالنسبة له، الإنتاج هو تاريخ تطور الملكية الخاصة التي تخضع لتطور القوى الإنتاجية. فالمجتمع المدني عند ماركس هو المسرح الحقيقي للتاريخ، حيث تظهر علاقات الإنتاج التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يرى ماركس أن المجتمع المدني يعكس نفسه خارجيًا على شكل أمة قومية، وداخليًا على هيئة دولة. كما أن الطبقة السائدة تستغل المجتمع المدني لبناء سلطتها السياسية عبر المؤسسات مثل البرلمان والحكومة والقضاء، ومن خلال الوسائط الأيديولوجية كالتعليم والنقابات، لإقناع الطبقات الأدنى بقبول الوضع القائم الذي يخدم مصالح البرجوازية. وقد أشار ماركس إلى أن الطبقة السائدة تجعل من المجتمع المدني أداة لتثبيت قوتها، حيث يقول: "إن مختلف الأفراد لا يشكلون طبقة إلا بقدر ما يتوجب عليهم أن يخوضوا معركة مشتركة ضد طبقة أخرى، فيما عدا ذلك فهم في حالة عداء متبادل في المزاحمة".

من خلال أفكار هيجل وماركس، يتضح أن مفهوم المجتمع المدني شهد تحولًا نوعيًا خلال هذه المرحلة. فقد انتقل من كونه فضاءً للتعاقد الطوعي بين الأفراد إلى كونه ساحة للصراع الطبقي والتفاعل بين البنية التحتية والفوقية. هذا التطور يعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ميزت القرن التاسع عشر، مما أضاف تعقيدًا جديدًا لفهم العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة[1].

مفهوم المجتمع المدني عند انتونيو غرامشي:

سيبدأ مفهوم المجتمع المدني يتميز عند غرامشي، حيث أخدى منحى جديد تمثل في العلاقات الاجتماعية والمنظمات التي تجسدها في حلبة الصراعات السياسية والإيديولوجية بين الرأسمالية والعمال، لكن خارج إطار مؤسسات الدول أي في إطار الأحزاب والنقابات والمنظمات مختلفة.

فالمجتمع المدني حسب غرامشي يتميز بالقوة ما يجعله قادرا على تغيير المعادلات داخل السلطة أو أن يكون مدافعا عن الدولة، مرسيا لدعائمها موجها كل التحولات الخطيرة التي قد تنتج جراء الفوضى أو الشغب أو التدخل الخارجي، فهو الحصن الحصين ووجوده يكون خلف السلطة. إن الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني تتعلق أساسا ببسط الهيمنة وفق القبول والموافقة الكاملة والاقتناع، وتبني هذه الهيمنة يكون بوسائل سياسية وأيديولوجية، حيث أن الهيمنة الإيديولوجية تعتبر القاعة الأساسية المتشابكة التي تشد الطبقات والقوى الاجتماعية بعضها مع بعض، فتوحد بذلك صفوتها لتحقيق الغاية وهي كسب السلطة، كما أن المجتمع المدني – حسب غرامشي- ليس منافسا للاقتصاد فقط، بل يتعداه إلى الصراع الإيديولوجيا كذلك.

وبخلاف الماركسية التي ترى أن استراتيجية الوصول إلى السلطة تعتمد على وسائل القهر المادي، فإن غرامشي يرى أنها تتم عن طريق الهيمنة على المجتمع المدني، من خلال إنتاج الإيديولوجيات والخطاب الرمزي واستخدام المثقف لإنتاج رأسمال رمزي بواسطة النقابات والمدارس، وبالتالي جعله في البنية الفوقية عكس ماركس الذي وضعه في البنية التحتية، وذلك لكون أن الدولة الغربية أصبحت متلاحمة مع المجتمع المدني الذي يقوم بمراقبتها وحمايتها في الوقت نفسه، ومنه فأي وسيلة للوصول للسلطة وجب أن تكون عن طريق المجتمع المدني.

1 - كارل ماركس وفريدريك انجلز، "الأيدولوجية الألمانية"، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، بلد النشر بدون، 1968، ص 65.

ثامناً :مفهوم المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين

شهد مفهوم المجتمع المدني في هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً يميزه عن الفترات السابقة، حيث تأثر بالأحداث الكبرى والمتسارعة التي شهدها العالم، مثل الحرب العالمية الثانية، وحركة تصفية الاستعمار، والحرب الباردة، وبروز العالم الثالث، إضافة إلى سقوط جدار برلين وبروز نظام القطب الواحد.

بات مفهوم المجتمع المدني يتماهى مع المنظمات غير الحكومية، وأصبح مرادفاً لمصطلحات أخرى مثل القطاع غير الربحي، والتطوع، والجمعيات المحلية، والنقابات العمالية، والمجموعات السكنية، والمنظمات الخيرية، والتنسيقيات. إلا أن المصطلح الأكثر تداولاً كمكافئ للمجتمع المدني اليوم هو "المنظمات غير الحكومية."

تُعرَّف هذه المنظمات بأنها جمعيات طوعية مستقلة تجمع أفراداً يعملون معاً لتحقيق أهداف مشتركة. وتُعد هذه المنظمات بمثابة "القطاع الثالث"، إذا ما اعتبرنا القطاع العام الحكومي هو القطاع الأول، والقطاع الخاص الربحي هو القطاع الثاني. تقوم هذه المنظمات بوظائف سياسية واقتصادية واجتماعية هامة داخل المجتمع، لكنها تختلف عن القطاعين الأول والثاني من حيث طبيعة عملها وعدم استهدافها للربح.

الخاتمة

يكشف تتبع التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني عن أنه ليس مفهومًا ثابتًا أو محدد المعالم، بل هو عملية ديناميكية تعكس التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية في كل زمان ومكان. فمنذ ظهوره الأول في الحضارات القديمة كإطار لتنظيم العلاقات داخل المجتمعات الحضرية، مثل المدن الإغريقية والرومانية، إلى إعادة صياغته في الفلسفة الإسلامية على أسس دينية واجتماعية، ثم تطوره لاحقًا في أوروبا الحديثة كأداة للتحرر من استبداد الكنيسة والدولة، أصبح مفهوم المجتمع المدني مرآة تعكس تطور المجتمعات واختلاف ظروفها ومؤهلاتها.

من خلال استعراضنا للتطور التاريخي للمفهوم، يمكن الخلوص إلى عدد من النتائج المهمة. أولًا، يتضح أن مفهوم المجتمع المدني لم يكن يومًا مستقلًا عن السياقات التاريخية والسياسية التي أنتجته، حيث ارتبط في كل عصر بالتحديات والفرص التي واجهتها المجتمعات. ففي العصور القديمة، كان المجتمع المدني وسيلة لضمان العدالة والتعاون بين الأفراد، بينما تطور في أوروبا الحديثة ليصبح مجالًا للمقاومة الأيديولوجية والصراع الطبقي، كما رأينا في طروحات هيجل وماركس وغرامشي.

ثانيًا، تبيّن أن المجتمع المدني لم يكن متحررًا تمامًا من تأثير السلطة، بل ظل في كثير من الأحيان مكملًا لها أو أداة لإعادة إنتاج الهيمنة السياسية، كما ظهر في رؤية غرامشي للمجتمع المدني كفضاء للهيمنة الأيديولوجية.

وهذا يطرح إشكالية عميقة حول استقلالية المجتمع المدني، وهل يمكنه أن يكون مجالًا حرًا تمامًا أم أنه دائمًا ما يخضع لتأثير السياسة والاقتصاد.

ثالثًا، أظهر البحث أن المجتمعات المختلفة، وفقًا لمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والتاريخية، قدّمت تصورات متباينة لمفهوم المجتمع المدني. ففي حين ركزت المجتمعات ذات التنظيمات الدينية القوية، مثل الحضارة الإسلامية وأوروبا في العصور الوسطى، على الأبعاد الأخلاقية والدينية للمفهوم، قدمت المجتمعات الصناعية والحديثة رؤية أكثر تعقيدًا له كأداة للصراع والتفاوض بين الطبقات والمصالح.

رابعًا، أفرز تطور المفهوم قضايا إشكالية أخرى تتعلق بالعلاقة بين المجال العام والمجال الخاص، ودور الفرد في تحقيق التوازن بينهما، وحدود الحرية الفردية مقابل المصلحة العامة. كما برزت إشكالية أخرى في العصر الحديث، تتعلق بالتحول التدريجي للمجتمع المدني إلى فضاء للمنظمات غير الحكومية والأنشطة التطوعية، مما يثير التساؤلات حول دوره في تعزيز العدالة الاجتماعية أو انخراطه في خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية العالمية.

بناءً على هذا التحليل، يمكن القول إن مفهوم المجتمع المدني هو انعكاس حي لتاريخ المجتمعات وصراعاتها وديناميكياتها. ومع ذلك، فإن قيمه الأساسية مثل العدالة، الحرية، والمساواة تبقى متغيرة وفقًا للسياقات التي يُمارس فيها. ومن هنا، فإن فهم المجتمع المدني لا يكتمل إلا بدراسة جذوره التاريخية وموقعه في النسيج الثقافي والسياسي لكل مجتمع. إن هذا المفهوم، برغم تطوره وتغير معانيه، يظل تعبيرًا عن رغبة الإنسان المستمرة في البحث عن إطار يحقق التوازن بين الفرد والجماعة، وبين الحرية والنظام، وبين المصالح الخاصة والعامة.

لائحة المصادر والمراجع

- امام، عبد الفتاح. "هيجل اصول فلسفة الحق"، المجلد الاول، مقدمة الترجمة العربية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- إهرنبرغ، جون. "المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة"، ترجمة على حاكم صالح حاسم ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بشارة، عزمي. "مساهمة في نقد المجتمع المدني"، المؤسسة الفليسطسنة لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1997.
- بشارة، عزمي. "المجتمع المدني دراسة نقدية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.
- خليفة، فريال. المجتمع المدني عند هوبز وجون لوك، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
- ساحلي، خالد. المجتمع المدني من التأسيس الغربي المأمول إلى الواقع العربي المأزوم"، منشورات الوطن العربي، الطبعة الاولى، تونس، 2017.
- عمراني، عبد المجيد. "محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي"، منشورات الحبر، الجزائر.
- قرنفل، حسن. "المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل"، إفريقيا الشرق، 2007.
- قنصوه، ياسمين. "المجتمع المدني والدولة المدنية، قراء في كتاب الفكر الأوربي الحديث"، مجلة تفاهم، مصدر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، مسقط، العدد 11، 2011.
- لوك، جون. ترجمة ماجد فخري، "في الحكم المدني"، مجموعة الروائع الإنسانية، بيروت، 1959.
- ماركس، كارل وفريدريك انجلز، الأيدولوجية الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، 1968.
- ميكافيلي، نيقولا. ترجمة أكرم مؤمن، مطبعة العبور الحديثة، القاهرة، 2004.
- الميلاد، زكي. "المجتمع المدني والخبرة الإسلامية"، مقالات ودراسات، مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية.